

# هورن ريفيو || اتفاق تجاري بين كينيا وإثيوبيا يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي



الجمعة 19 يونيو 2026 09:20 م

سلّط تقرير نشرته منصة هورن ريفيو الضوء على الاتفاق التجاري الجديد بين كينيا وإثيوبيا، والذي يعكس تقاربًا يجمع بين المصالح الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي. ويرى كاتب التقرير أن مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين لا تقتصر على تسهيل التبادل التجاري عبر الحدود، بل تحمل أبعادًا أوسع ترتبط بتعزيز الاستقرار الإقليمي وترسيخ التعاون الثنائي.

وأشار التقرير إلى أن الاتفاق، الذي يستند إلى مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يهدف إلى تنظيم التجارة الحدودية الصغيرة عبر معبر مويالي المشترك بين البلدين. ويتيح الإطار الجديد للتجار المحليين الاستفادة من تسهيلات جمركية ضمن نطاقات حدودية محددة، بما يعزز الحركة التجارية ويمنح المجتمعات الحدودية بيئة أكثر استقرارًا ووضوحًا في ممارسة أنشطتها الاقتصادية.

## التجارة الحدودية أداة للتنمية المشتركة

يعكس الاتفاق رؤية جديدة للتعامل مع الحدود باعتبارها مساحة للتعاون والتنمية بدلاً من كونها مجرد خطوط فاصلة بين الدول. فقد عملت اللجان الفنية المشتركة لفترة طويلة على صياغة آليات تنظم حركة السلع والتجار، مع معالجة القضايا المرتبطة بالمنتجات المسموح بتداولها والقيم التجارية وآليات العبور.

وأكد المسؤولون في البلدين أن الاتفاق يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، كما يدعم الأهداف الأوسع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمنح هذا التوجه المجتمعات المحلية فرصة للاستفادة من الأنشطة الاقتصادية التي ظلت لعقود تعتمد على التجارة غير الرسمية عبر الحدود.

## مويالي مركز اقتصادي واعد

احتلت مدينة مويالي موقعًا محوريًا في العلاقات التجارية بين كينيا وإثيوبيا بحكم موقعها الجغرافي الفريد. وشكّلت المدينة على مدى سنوات طويلة مركزًا للتبادل التجاري بين السكان على جانبي الحدود، حيث اعتمدت أعداد كبيرة من الأسر على الأنشطة التجارية اليومية كمصدر رئيسي للدخل.

ويسعى الاتفاق الجديد إلى إضفاء طابع رسمي على هذا النشاط الاقتصادي عبر وضع قواعد واضحة ومعلنة، الأمر الذي يعزز الثقة بين التجار ويحد من حالة الغموض التي كانت تكتنف المعاملات الحدودية. كما يفتح المجال أمام توسيع حجم التجارة مستقبلاً والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة بين البلدين.

وتشير البيانات التجارية إلى وجود تكامل ملحوظ بين الاقتصادين، إذ تصدّر كينيا إلى إثيوبيا منتجات صناعية ومشتقات وقود، بينما تستورد منها سلعًا زراعية متنوعة مثل القهوة والشاي والبذور الزيتية. وتؤكد هذه المؤشرات وجود إمكانات كبيرة لتوسيع العلاقات التجارية في حال استمرار السياسات الداعمة للتبادل الاقتصادي.

## أبعاد استراتيجية تتجاوز الاقتصاد

لا تقتصر أهمية الاتفاق على نتائج التجارة المباشرة، بل تمتد إلى دوره في تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بين نيروبي وأديس أبابا في ظل التحديات الداخلية والإقليمية التي تواجهها دول القرن الأفريقي، تبرز التجارة باعتبارها وسيلة فعالة لبناء الثقة وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول

ويعكس الاتفاق توجهًا عمليًا يعتمد على تحقيق مكاسب مشتركة من خلال مبادرات منخفضة التكلفة وعالية التأثير كما يبرهن على قدرة الدول الأفريقية على تحويل الأهداف القارية الكبرى إلى سياسات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، خاصة في المناطق الحدودية التي تمثل نقطة التقاء المصالح الاقتصادية والاجتماعية

ويخلص التقرير إلى أن التجربة الكينية الإثيوبية قد تشكل نموذجًا يحتذى به في القارة الأفريقية، حيث تجمع بين التنظيم الفعال والانفتاح الاقتصادي دون إفراط في التعقيد ومن خلال هذا النهج، لا يقتصر التعاون بين البلدين على تبادل السلع فحسب، بل يمتد إلى بناء شراكة إقليمية تدعم الاستقرار والتنمية وتفتح آفاقًا جديدة للتكامل الاقتصادي في القرن الأفريقي

[/hornreview.org/2026/06/18/deconstructing-egypts-aussom-calculus-in-somalia-and-the-need-for-vigilance](https://hornreview.org/2026/06/18/deconstructing-egypts-aussom-calculus-in-somalia-and-the-need-for-vigilance)